الأمم المتحدة

A/C.6/75/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، الساعة 15:00

الرئيس: السيد سكوكنيك تابيا . . . . . (شيلي)

المحتويات

البند 114 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

20-13177 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 114 من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)* (A/75/176)

1 - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تدين، بشدة وبصريح العبارة، الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، وكذلك جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، أينما ارتُكب وأيا كانت الجهة التي ارتكبته وأيا كانت الجهة التي ارتُكب ضدها. وإنه لا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، ولا ينبغي فعل ذلك؛

2 - وأشار إلى أن المجموعة تكرر تأكيد استعدادها للعمل مع الوفود الأخرى في مواصلة بلورة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وهي تتطلع إلى التنفيذ الكامل لتلك الاستراتيجية، وتحث الأمم المتحدة والبلدان المانحة على مساعدة الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وتكرر أيضًا تأكيد دعمها لمكتب مكافحة الإرهاب. وقد اعترفت أفريقيا منذ زمن طويل بالحاجة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الإرهاب، وتظل ملتزمة بمنع هذه الآفة ومكافحتها. ولقد دخلت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته حيز النفاذ في عام 2002، واعتُمدت في العام نفسه خطة عمل لتنفيذها.

3 - وتابع قائلا إن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يوفر للجهات المعنية التدريبَ وغير ذلك من أشكال بناء القدرات لمساعدتها على التصدي للمسائل ذات الصلة بالإرهاب والوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية في هذا الصدد. وإن الحاجة تشتد الآن إلى المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب وبناء القدرات أكثر من أي وقت مضى على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي شهدت زيادة في الهجمات الإرهابية وانتشار الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (التنظيم)، في جميع أنحاء أفريقيا.

4 - وكرر باسم المجموعة التأكيد على أهمية إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي، وأكد استعدادها للعمل مع الوفود الأخرى للتوصل إلى توافق في الآراء، وأنها تدعو جميع الدول إلى التعاون في حل المسائل المعلقة. وتدعو المجموعة أيضا الدول الأعضاء إلى منع مرتكبي الأعمال الإرهابية أو المسؤولين عن تنظيمها أو تيسيرها من إساءة استخدام صفة اللاجئ والتأكد، قبل منح اللجوء، من أن طالب اللجوء لم يخطط لارتكاب أعمال إرهابية أو يَسَّر ارتكابها أو شارك فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء العمل معا على وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة للخطاب المضاد، بسبل من بينها الإطار الدولي الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابي.

5 - وتابع يقول إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لزيادة تعزيز التعاون بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب، وينبغي للدول أن توسع نطاق المساعدة المتاحة للقبض على الإرهابيين والتحقيق في الأعمال الإرهابية ومنعها. وفي هذا الصدد، شارك مركز التميز في منع التطرف العنيف ومكافحته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في جيبوتي، الذي أنشئ مؤخرا، في مبادرات أفريقية لتعزيز قدرة بلدان المنطقة على وضع نُهج منسقة لمكافحة الإرهاب. وأعرب باسم المجموعة عن تقديرها لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر بلدان الساحل التي وضعها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية التابع لحكومة الولايات المتحدة؛ وعن ترحيبها أيضًا بإعلان وخطة عمل مدريد بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا، وبإنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب في الرباط لمكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا.

6 - وأردف يقول إن أفريقيا تحرص دوما على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن العديد من الدول الأفريقية يعاني من قيود بسبب عدم كفاية الموارد والقدرات وتناشد المجتمع الدولي أن يمدَّها بالمساعدة في هذا الصدد. وفي الختام رأى أنه من الضروري أن تعمل الأمم المتحدة ودولها الأعضاء يدًا بيد مع أفريقيا لمنع خطر الإرهاب من عرقلة التقدم الذي أحرزته المنطقة بشق الأنفس.

7 - **السيد فيفيلد** (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إن الدول الثلاث تدين بشدة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما ومظاهرهما. وأنها تؤكد مجددا دعمها النهج الشامل الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

8 - وأكّد باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا على أهمية إدماج البعد الجنساني عند تحليل خطر الإرهاب الدولي والتصدي له، لا سيما بالنظر إلى استغلال البعد الجنساني من جانب المنظمات المتطرفة والإرهابية العنيفة لتجنيد الأعضاء والاحتفاظ بهم، واستخدامها التكتيكي للعنف الجنسي والجنساني. وعلاوة على ذلك، تلعب النساء دوراً قوياً

باعتبارهنّ مصدّات أمام التطرف العنيف والإرهاب، وفي الجهود المبذولة على خطوط المواجهة لحماية الأسر والمجتمعات المحلية من الإرهاب. وتظل الوفود الثلاثة ملتزمة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وستواصل دعم المنظمات النسائية وجهات الدفاع عن حقوق الإنسان في عملها من أجل إحلال السلام والأمن وصونهما في بلدانها. ويلزم اتباع نهج يراعي المجتمع برمته ويقوم على حقوق الإنسان لكفالة أن تراعي الجهود المبذولة لفهم العنف والتصدي له السن ونوع الجنس وتأثير الصدمات، فضلا عن استجابتها للاحتياجات والخبرات المتنوعة على مستوى الفرد والمجتمع المحلي.

9 - وأشار إلى تفاقم العديد من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقال إن الإرهابيين والمتطرفين العنيفين يستغلون التأثير الذي تخلفه الجائحة، الذي كشف عن أوجه عدم المساواة وفاقمها، وأدى إلى تأزيم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فيضخمون المظالم من خلال الدعاية الإلكترونية نظرًا لقضاء الناس في هذه الفترة مزيدًا من الوقت على الإنترنت. كما أن الجائحة صرفت بعض الاهتمام عن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وتعزيز التماسك الاجتماعي. ولذلك، فمن المرجح أن يواجه العالم مجموعة أكبر من التحديات الأمنية في أعقاب الجائحة؛ ومع ذلك، لا يزال بإمكان المجتمع الدولي التحكم في كيفية خروجه من الأزمة.

10 - وأعرب عن التأييد الكامل من جانب أستراليا وكندا ونيوزيلندا لعمل مكتب مكافحة الإرهاب ورحب بزيادة مواءمة الجهود بين وكالات الأمم المتحدة من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. وأعرب أيضا باسمها عن تقديرها للتقدم الكبير المحرز في الوفاء بالالتزامات بموجب نداء كرايستشيرش للعمل من أجل القضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن تلك الدول عملت مع مقدمي الخدمات على الإنترنت لدعم إعادة هيكلة منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب وتحويله إلى منظمة مستقلة، وتعاونت مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشركاء آخرين في وضع بروتوكولات طوعية للإبلاغ عن الشفافية لصالح شركات وسائط التواصل الاجتماعي تهدف إلى منع المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت والكشف عنه وإزالته.

11 - وأضاف قائلا إن جميع الدول الأعضاء ملزمة باستمرار بتوخي الفعالية في التحقيق في جميع أعمال الإرهاب ومقاضاة مرتكبيها، عملا بقراري مجلس الأمن 1373 (2001) و 2178 (2014)، والقرارات المتعاقبة. ويمثل قرار مجلس الأمن 2462 (2019) خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز التعاون على استئصال تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، استضافت أستراليا في عام 2019 المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة تمويل الإرهاب تحت شعار "لا أموال للإرهاب".

12 - وقال إن التحديات التي تطرحها إمكانية عودة المواطنين الذين سافروا إلى الخارج، وأحيانا مع أسرهم، للقتال لصالح الجماعات الإرهابية تتطلب نهجا شاملا ينطوي على اتخاذ تدابير وقائية وأمنية وجنائية وتأهيلية. وينبغي للدول الأعضاء أن تكيّف ردودها مع احتياجات كل فرد، على أن تكفل في الوقت نفسه احترام القوانين وحماية حقوق الإنسان وإبقاء المجتمع في مأمن.

13 - وحمّل الدول الأعضاء أيضا مسؤولية جماعية عن تأكيد حقوق ضحايا الإرهاب. وأعرب عن دعم أستراليا وكندا ونيوزيلندا لمجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب التي تتبع نهجًا شاملًا إزاء النهوض بحقوق واحتياجات الضحايا وحمايتها، بسبل منها زيادة حضورها على المستوى الدولي وتعزيز دورها في مكافحة الخطابات الإرهابية ونزع الشرعية عنها. وساهمت الوفود الثلاثة أيضا في التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية منذ عام 2014، وتعمل على مكافحة المتطرفين العنيفين والشبكات التي تدعم التنظيم. وأخيرًا، كرر باسمها تأكيد التزامها بدعم جميع الأطراف المشاركة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والعمل بالتعاون معها، بسبل منها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي تشترك في رئاسته حاليا كندا والمغرب.

14 - **السيدة آل ثاني** (قطر) قالت إن بلدها يدين الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره وأينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه ومهما كانت مبرراته. وقالت إن وفد بلدها يؤيد وضع اتفاقية دولية شاملة بشأن هذا الموضوع، وإن أي صك من هذا القبيل يجب أن يشتمل على تعريف محدد للإرهاب الذي لا يمكن ربطه بأي جماعة عرقية أو دين أو ثقافة بعينها وأن يميز بوضوح بين الإرهاب والدفاع المشروع عن النفس الذي تلجأ إليه الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي. ولا يجوز التذرع بالإرهاب للافتراء على دول معينة وافتعال الأزمات لتحقيق أهداف سياسية تشكل انتهاكًا لميثاق الأمم المتحدة.

15 - وأضافت تقول إن حكومة بلدها ساهمت بمبلغ 75 مليون دولار لدعم عمل مكتب مكافحة الإرهاب للسنوات 2019-2023. وأنه أبرمت والمكتب اتفاقا لإنشاء مركز دولي في الدوحة بشأن المركز الدولي لتطبيق الرؤى السلوكية لمكافحة الإرهاب، ومن المتوقع افتتاح

هذا المركز قريبًا. وذكرت أن قطر تشـــارك بنشـــاط في عدة منتديات دولية أخرى لمكافحة الإرهاب، وكانت قوة دافعة وراء اعتماد قرار الجمعية العامة 275/74، الذي أُعلن فيه 9 أيلول/سـبتمبر باعتباره اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. وعلى الصـــعيد المحلي، أدخلت حكومة بلدها نظاما لإدراج الإرهابيين في قائمة الجزاءات وعززت قوانينها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وفي الختام قالت إن بلدها سيواصل العمل مع المكتب وغيره من الكيانات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب.

16 - **السيدة أسغيدوم** (إثيوبيا): قالت إن الأعمال الإرهابية تمسّ بجميع مجالات الحياة على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي. والضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي تسببه هذه الأفعال يلحق بالجميع دون اسـتثناء بغض النظر عن الجنسـية أو الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو الوضـع الاقتصـادي. وردا على الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في الفنادق ومرافق النقل وغيرها من الأماكن في إثيوبيا، وأسفرت عن خسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات، اتخذت حكومة بلدها خطوات لمنع الإرهاب ومكافحته عن طريق سـن وتنفيذ قوانين محلية، والتصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة.

17 - وأشارت إلى أن إثيوبيا نقحت مؤخرا إعلانها المتعلق بمكافحة الإرهاب لمعالجة بعض الثغرات وتكييف القانون وفقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وبغية منع الإرهاب وقمعه، يسمح الإعلان الجديد رقم 2020/1176 لقوات الأمن باتخاذ تدابير وقائية قوية وينص على معاقبة الجناة بما يتناسب مع جرائمهم.

18 - ورأت أنه من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي، لاستكمال التدابير المتخذة على الصـعيد الوطني. وأردفت بالقول إن إثيوبيا تواصـل أداء دور رئيسي في جهود مكافحة الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما منطقة شرق أفريقيا، وهي تضـطلع بمسـؤولياتها فيما يتعلق بهياكل السـلام التابعة للاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. واختتمت بالقول إن بلدها صـدق على تسـع اتفاقيات وبروتوكولات لمكافحة الإرهاب، فضلا عن عدد من الصكوك الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

19 - **السـيدة المشـاري** (اليمن): قالت إن حكومة بلدها تدين بقوة الإرهاب بجميع أشـكاله ومظاهره. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو جماعة عرقية أو جنسية. لأنه يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وتهديدا للسـلم والأمن الدوليين، وعقبة رئيسـية أمام التنمية المسـتدامة. وذكرت أن حكومة بلدها بذلت كل جهد ممكن، على الرغم من الأزمة الحالية هناك، بالتعاون مع أصـحاب المصـلحة الإقليميين والدوليين، لإعادة بناء قواتها العسـكرية والأمنية ونشـرها لمكافحة الإرهاب في جميع أنحاء البلد. وقد اعتمدت مجموعة من قوانين مكافحة الإرهاب، وانضـمت إلى الصـكوك الدولية ذات الصـلة، وأبرمت العديد من الاتفاقات الثنائية. وأنها أنشـأت مؤخرا محاكم جنائية في عدة محافظات لمحاكمة الأفراد المشـتبه في تخطيطهم لهجمات إرهابية أو تنفيذها، وقد أدين بالفعل العديد من المتهمين. وأشارت إلى أن البنك المركزي اليمني، الذي يوجد مقره حاليا في عدن، اتخذ تدابير هامة لمنع تمويل الإرهاب، ولا سـيما بإعادة تنشـيط وحدة مكافحة غسـل الأموال ومكـافحـة تمويـل الإرهـاب، وتعميم جميع قوائم الجزاءات ذات الصـلة التي يفرضـها مجلس الأمن. حيث يتمتع البنك المركزي اليمني والسلطات المالية الإقليمية بسلطة وقف المعاملات التي تشمل الأفراد والكيانات المدرجة أسـماؤهم في القائمة والتحقيق مع مرتكبي الجرائم المالية. وأخيرًا قالت إن حكومة بلدها سـتواصـل العمل شـريكًا نشـطًا في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما ومظاهرهما.

20 - **السـيد فورشـيلوف** (منغوليا): قال إنه لم تقع أي هجمات إرهابية دولية في منغوليا ولم تكتشف هناك أي جماعات إرهابية نشطة. وقال إن حكومة بلده تولي الأولوية منذ وقت طويل لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ صـكوك الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد نُقح مؤخرا قانون مكافحة الإرهاب لعام 2004 لكي يعكس الاتجاهات الجديدة في مجال الإرهاب الدولي ولمواءمته مع توصـيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. واعتُمد القانون الجديد لمكافحة الإرهاب والانتشـار في تشـرين الأول/أكتوبر 2019، وبالتالي فقد عُدِّلت جميع التشـريعات واللوائح والتوجيهات ذات الصلة.

21 - وأردف يقول إن منغوليا نظمت في عام 2019 مؤتمرا أقاليميا رفيع المسـتوى بشـأن مكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف، بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأبرمت أيضًا بروتوكولا مع الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ووقعت اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع حكومات الاتحاد الروسي وتركيا وقيرغيزستان وكازاخستان.

22 - وأشار إلى أن المجلس الوطني لمكافحة الإرهاب، وهو الهيئة الوطنية الرئيسية لمكافحة الإرهاب في البلد، يجمع معلومات من مصادر أجنبية ومحلية، ويحللها ويطلع أعضاءه عليها. وقد أطلق استراتيجية وطنية للفترة 2020-2024 بشأن مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، وهي استراتيجية يجري العمل فعلًا على تنفيذها. وأجرت منغوليا أيضًا تقييما وطنيا للمخاطر المتعلقة بالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بغية فهم مستوى المخاطر وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص بين المؤسسات المالية وأجهزة إنفاذ القانون من خلال تبادل المعلومات.

23 - وأضاف قائلا إن منغوليا قطعت، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التزاما سياسيا رفيع المستوى بالعمل مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لتعزيز فعالية تدابيرها لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومعالجة أي أوجه قصور تقنية ذات صلة. واختتم بالقول إنه بلده استكمل بسرعة جزءا كبيرا من خطة العمل الموضوعة، وأن فرقة العمل أجرت مؤخرا تقييمًا موقعيًا نهائيًا للتحقق من التنفيذ الجاري للإصلاحات ذات الصلة.

24 - **السيدة فاطمة** (بنغلاديش): قالت إن بلدها ينتهج سياسة عدم التسامح إطلاقًا في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. فبنغلاديش طرف في جميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد انضمت إلى عدد من المبادرات الإقليمية ذات الصلة. وعلى الصعيد الوطني، سنّت قوانين شاملة بشأن مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال، واعتمدت نهج المجتمع برمّته في مكافحة الإرهاب من خلال الاستثمار بكثافة في بناء القدرات الوطنية، بما في ذلك التوعية وإشراك المجتمع المحلي وبناء القدرة على المواجهة. وهي تؤيد تماما استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتدعو إلى تنفيذها بشكل شامل. وتمشيا مع تلك الاستراتيجية، فإنها بصدد صياغة استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب.

25 - وأضافت تقول إنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا للقضاء على خطر الإرهاب. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أقوى في توجيه الخطاب العالمي والإجراءات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، في حين ينبغي أن يظل بناء القدرات الوطنية وتدريب موظفي مكافحة الإرهاب في البلدان النامية على رأس جدول أعمال المنظمة. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في رؤية تقدم واضح نحو إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وترحب بإنشاء فريق عامل بهدف وضع هذه العملية في صيغتها النهائية.

26 - وواصلت قائلة إنه لا يزال تبادل المعلومات العامة والمعلومات الاستخبارية بصورة سلسلة بين الدول أمرا بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، وفي سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي زادت من تعقّد التحديات، ينبغي الاعتراف على النحو الواجب بالقضايا الناشئة من قبيل زيادة استخدام قنوات المعاملات غير النظامية نتيجة للقيود المفروضة على التنقل، وزيادة خطر تعرض الشباب للأنشطة الإجرامية عبر الإنترنت، بما في ذلك التطرف العنيف، خلال تلقيهم التعليم على الإنترنت. وقد تسفر الجائحة أيضا عن تحويل الموارد والاهتمام عن جهود مكافحة الإرهاب.

27 - وارتأت أن تستند خطة مكافحة الإرهاب إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأن يولى اهتمام خاص لإدماج البعد الجنساني في الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بالنظر إلى أن النساء والأطفال يتأثرون بالإرهاب على نحو مفرط. واختتمت بيانها بالإعراب عن ضرورة إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة الاتجاهات الناشئة في مجال الإرهاب الدولي بغية تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

28 - **السيدة غروسو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يكرر تأكيد إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وجميع الأعمال الإرهابية هي أعمال إجرامية ولا مبرر لها، بغض النظر عن دوافعها. وإن الولايات المتحدة تؤيد الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعبئة المجتمع الدولي وبناء قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي لا تزال ركائزها الأربع تكتسي أهمية كما كانت دائمًا. وأملت باسم وفد بلدها أن يزود القرار الذي سيعتمد في عام 2021 بشأن استعراض الاستراتيجية الدول الأعضاء بتوجيهات مفيدة، مع تصحيح العيوب الواردة في القرارات السابقة.

29 - وتابعت قائلة إن قراري مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017)، اللذين اعتمدا بالإجماع، والإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية لا تزال تشكل حجر الزاوية في الإطار العالمي لمكافحة الإرهاب وأداة فعالة للكشف عن سفر الإرهابيين ومكافحته. ويمثل قرار مجلس الأمن 2462 (2019) أيضا إضافة رئيسية إلى الإطار العالمي لمكافحة تمويل الإرهاب. ورحبت باسم وفد بلدها باعتماد منظمة الطيران المدني الدولي مؤخرا القواعد القياسية والممارسات الموصى بها

لجمع بيانات سجلات أسماء الركاب واستخدامها وتجهيزها وحمايتها، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2396 (2017).

30 - وأعربت عن أسفها لعدم تحمل مجلس الأمن مسؤولياته في آب/أغسطس 2020، عندما لم يدرج الإعادة إلى الوطن في مشروع قرار يتناول محاكمة الإرهابيين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم، بمن فيهم المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأفراد أسرهم المرافقين لهم. إذ ستظل الحاجة إلى الإعادة إلى الوطن، واستخدام الأدلة من ميادين القتال لدعم إجراءات إنفاذ القانون والمحاكمات، وإصدار الأحكام المناسبة على الجرائم المتصلة بالإرهاب، مسائل ذات أولوية بالنسبة للولايات المتحدة في مجلس الأمن وغيره من المحافل المتعددة الأطراف. ومع استمرار احتجاز آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سوريا والعراق، ووجود الآلاف من أفراد أسرهم في مخيمات النازحين، فإن الجهود الدولية المتضافرة التي تشمل الإعادة إلى الوطن ضرورية ليس فقط لأسباب إنسانية، ولكن أيضاً لمنع تغذية نزعة التطرف لدى جيل آخر. وفي أعقاب القضاء على ما يعرف باسم "خلافة" تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تظل الولايات المتحدة على التزامها بالتصدي للتهديد المستمر الذي تشكله فروع التنظيم وشبكاته في جميع أنحاء العالم، من خلال الموارد والخبرات التي في حوزة التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

31 - وأردفت تقول إن وفد بدلها يود أن يؤكد، من بين المسائل الأخرى المتصلة بمكافحة الإرهاب، على ضرورة اتباع نهج يشمل الحكومة ككل والمجتمع برمّته في مكافحة الإرهاب؛ ويجب ألا تستخدم الحكومات مكافحة الإرهاب ذريعة لخنق الحرية الدينية وغيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما في منطقة شينجيانغ؛ ووجوب التصدي لاستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان من قبيل حرية التعبير؛ وأفادت بأن على جميع الدول الأعضاء أن توفر للجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية ذات الصلة الموارد الكافية من أجل تقديم المساعدة التقنية اللازمة وإيجاد مزيد من الحلول الفعالة؛ ويجب التصدي للإرهاب الذي ترعاه إيران، بسبل منها إدراج أسماء في قوائم الجزاءات وفرض جزاءات ترفض التمييز المضلِّل بين ما يسمى الجناح "السياسي" والجناح "العسكري" لحزب الله. ومن بين التطورات الأخرى التي حدثت في سياق المعاهدات، أحال الرئيس ترامب مؤخرا إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، للحصول على مشورته وموافقته، اتفاقية عام 2010 لقمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي، وبروتوكول عام 2010 المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات.

32 - وأشارت في الختام إلى إن هذه المواضيع وغيرها قد تناولها البيان الكامل الذي أدلت به باسم وفد بلدها، وهو متاح في قسم البيانات الإلكترونية على موقع يومية الأمم المتحدة.

33 - **السيد بوبوليسيو** (بيرو): قال إن بلده يدين جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بجميع أشكالها ومظاهرها. وهو يؤيد جميع الإجراءات المتعددة الأطراف للتصدي للإرهاب بطريقة منهجية ومستدامة وفعالة، وفقا للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ويجب أن يستتبع هذا الإجراء بالضرورة تعزيز الحوار والقيم الأخلاقية، مع التصدي أيضا للأسباب الجذرية للعنف والتطرف. واستنادا إلى هذا النهج، وذكر أن حكومة بلده تتخذ عددا من التدابير لمكافحة الإرهاب، سواء في إطار سياستها الوطنية لمكافحة الإرهاب أو في إطار سياستها الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة. وتشمل هذه التدابير زيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تقييد استخدام هذه التكنولوجيات من جانب الجماعات الإرهابية ومنعها من ذلك؛ والتصرف وفقًا للاستخبارات المالية؛ واتخاذ تدابير أخرى لقطع الصلات بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة. ولا تزال عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو إعادة توطينهم مسألة هامة يجب على المجتمع الدولي أن يعالجها بسبل منها اعتماد سياسات فعالة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بما يتماشى مع القانون الدولي وحقوق الإنسان.

34 - وأضاف قائلا إن بيرو ما زالت ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي على استعداد لتقديم مساهمة ملموسة في عملية الاستعراض المقبلة. وانتهى بالقول إن بلده يؤكد، تحقيقا لهذا الغرض، على الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، الذي تتجاوز أهميته الإنجاز الرمزي الذي حققته الجمعية العامة في التوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب.

35 - **السيدة غونساليس لوبيس** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها يدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وإن تزايد الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم لا يشكل تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للتنمية المستدامة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وتخلف هذه الهجمات العشوائية أثرًا استثنائيًا في شدته على الفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال.

36 - وأضافت قائلة إن حكومة بلدها على استعداد لاتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع مظاهره، وتدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات اللازمين للتحقيق في هذه الأعمال ومحاكمة مرتكبيها. وحثت مكتب مكافحة الإرهاب على تقديم الدعم لبلدان تشمل بلدها، حيث يرتبط الإرهاب بالجريمة المنظمة. وفي ضوء هذه الحالة المحددة، أعطت حكومتها الأولوية لتنفيذ خطتها لمراقبة الأراضي، التي تشكل استجابة حازمة وواسعة النطاق لحماية سكان السلفادور من الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية عن طريق تنشيط النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية، واستعادة السيطرة على الأماكن العامة وتمكين الشباب. وقالت إن القانون الخاص بمكافحة أعمال الإرهاب يتضمن تعاريف لمختلف الجرائم الإرهابية.

37 - وأكدت مجددا باسم وفد بلدها أهمية تعزيز ثقافة السلام، التي تعطى الأولوية فيها لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها ودعمها، كما تتخذ تدابير لتعزيز التماسك الاجتماعي كوسيلة لمنع ظهور التطرف العنيف. ونظراً إلى أن استمرار وجود الجماعات الإرهابية يشكل تهديداً كبيراً للمصالح القانونية للأفراد ويحول دون توطيد مجتمعات عادلة وشاملة، فمن المهم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

38 - ورأت أنه من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى وضع صك قانوني دولي ملزم لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب. وتحقيقًا لهذا الغرض، تود، في الختام، باسم وفد بلدها أن تعيد تأكيد تأييدها لوضع الصيغة النهائية لعملية صياغة مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الممارسات التشريعية والقضائية والتنفيذية للدول.

39 - **السيد ليال ماتا** (غواتيمالا): قال إن الأعمال الإرهابية التي يقوم بها المتطرفون ضد المدنيين الأبرياء تشكل تعدّيًا مباشرًا على الكرامة الإنسانية. وإن الإحساس الفظيع بعدم اليقين الذي تحدثه هذه الهجمات له عواقب على الصعيد العالمي. ولذا يؤكد مجددا باسم وفد بلده التزامه بمكافحة الإرهاب والتعصب الديني. ويدعو إلى توخي مزيد من الصرامة في تنظيم الأسلحة التقليدية، وفي شراء أسلحة الدمار الشامل من أي نوع وتصنيعها واستخدامها من قبل الجهات غير التابعة للدول، من أجل منع ارتكاب أعمال تهدد السلم والأمن الدوليين.

40 - وأضاف قائلا إن الإرهاب ظاهرة عالمية تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتقوض الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتخلق حالة من عدم الاستقرار، وتؤثر على جميع الدول بالقدر نفسه. والصكوك القانونية المتعلقة بمكافحة الإرهاب ليست كافية، رغم كونها مبتكرة. ولذلك فإن من الضروري أن تنسق الدول جهودها لكفالة التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

41 - وأردف يقول إن غواتيمالا تشارك في الجهود الإقليمية التي تنسقها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية والرامية إلى التصدي للتدفقات غير المشروعة للأموال عبر الحدود واسترداد الموجودات. واعتمدت المصارف الوطنية في غواتيمالا أيضا مبادئ توجيهية لإدارة المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشارك في عملية تقييم المخاطر الوطنية.

42 - واختتم كلامه قائلا إنه يرحب بتحسين التعاون الدولي فيما يتعلق بتحديد مصادر التمويل والمعاملات المجهولة المصدر وإساءة استخدام الموارد المالية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لمساعدتها في تحقيق الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

43 - **السيدة شنايدر ريتينر** (سويسرا): قالت إن حكومة بلدها تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن دوافعه. وترتبط الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بعمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وينبغي التأكد، لدى الاستثمار في المؤسسات المسؤولة والفعالة والمشروعة، من أن التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف والإرهاب تقوم على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهذا ما يمكن أن يزيد من فعاليتها نظرا لأن انتهاكات حقوق الإنسان وسوء الحوكمة وغياب سيادة القانون كلها عوامل تدفع إلى الإرهاب والتطرف العنيف. ولا تزال سويسرا ملتزمة بكفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك ركيزتها الرابعة، بشأن التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون باعتبارها الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب، التي تتلقى موارد أقل مما تتلقاه الركائز الأخرى. ولهذا السبب، فإن تعزيز سيادة القانون واحترام القانون الدولي يقعان في صميم أولويات حكومة بلدها.

44 - وتابع يقول إن من الضروري على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الدول والمجتمع المدني على السواء، أن تضافر جهودها لمنع الإرهاب والتطرف العنيف وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وأشارت إلى أن مكتب مكافحة الإرهاب وضع استراتيجية لإشراك المجتمع المدني تركز على حقوق

الإنسان، والشؤون الجنسانية والشباب، وقالت إن وفد بلدها يشجع الأمم المتحدة على تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها بنجاح، ليس في المقر فحسب، بل في الميدان على وجه الخصوص. ويمكن تحقيق التعاون الفعال بين مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من أقسام منظومة الأمم المتحدة على أفضل وجه بإنشاء وحدة مكرسة داخل المكتب لوضع برامج محددة وتنسيق تنفيذها في الميدان، في شراكة وثيقة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي أن تحمي هذه الوحدة أيضاً الحيز الذي يشغله المجتمع المدني في سياق مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

45 - وأردف يقول إن أوجه التباين بين تدابير مكافحة الإرهاب والأنشطة الإنسانية - التي تتضارب أهدافهما إلى حد كبير - أسفرت عن ترك سكان كاملين دون مساعدة أو حماية من الذين يعيشون في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة المدرجة على قوائم مراقبة الإرهابيين. وفي حين أن الإعفاء لأسباب إنسانية في نظم الجزاءات ومكافحة الإرهاب يعتبر عموما حلا لهذه المسائل، فإن الأمر يتطلب إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة على الصعيد الدولي بشأن الشكل الذي يمكن أن تأخذه تلك الاستثناءات، بل والأهم من ذلك، كيف ينبغي تنفيذها على الصعيد الوطني. وقرار مجلس الأمن 2462 (2019) الذي حث فيه المجلس الدول على مراعاة التأثير المحتمل لتلك التدابير على الأنشطة الإنسانية على وجه الحصر، هو مثال ممتاز على النهج المطلوب في هذا الصدد؛ غير أن الأثر في الميدان سيتحدد بالطريقة التي تنفذ بها الدول الأعضاء هذا الحكم. ولكي تكون جميع التدابير السياسية أو العسكرية لمكافحة الإرهاب في غاية الفعالية، اقترح في ختام كلمته أن تراعي هذه التدابير القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

46 - **السيدة دي سوزا شميتس** (البرازيل): قالت إن يجب إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ وإن نبذ الإرهاب مكرس في الدستور البرازيلي كمبدأ توجيهي للسياسة الخارجية التي يتبعها البلد. كما أن التزام البلد بمكافحة الإرهاب ينعكس في التشريعات المحلية، التي تتماشى تماما مع التوصيات المنبثقة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وإدراكًا من وفد بلدها بأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب، فقد شارك في جميع المناقشات التي أُجريت بشأن هذه المسألة في الأمم المتحدة.

47 - وأضافت قائلة إن المزيج الحالي من الاتفاقيات القطاعية المتعلقة بحظر أعمال محددة ذات صلة بالإرهاب يفتقر إلى التماسك الذي ستوفره اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي. ولذلك ينبغي عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لاعتماد هذه الاتفاقية. ويمكن للمؤتمر الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء أن يوفر فرصة مناسبة، ويمكن أن تنعقد اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996، من أجل إجراء العملية التحضيرية. واعتبرت المتكلمة أن عدم وجود تعريف مقبول عالميا للإرهاب يرتبط ارتباطا جوهريا بالجمود في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة ويعرقل إحراز تقدم نحو الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الإرهاب الدولي. وإن ظهور مصطلحات مثل التشدد والتطرف العنيف قد يزيد من عرقلة فهم الأسباب المؤدية إلى هذه الظواهر وأفضل السبل لمنعها والتصدي لها.

48 - وتابعت تقول إن التحول في سلطة اتخاذ القرارات بشأن العديد من قضايا مكافحة الإرهاب من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن على مدى السنوات الأخيرة يخلف آثارًا على القانون المتعلق باستخدام القوة، ويمكن أن يوضح حدوث تغيير في الاستجابات المفضلة على الإرهاب. وأضافت قائلة إن اللجنة تقدم مساهمة فريدة إذ تضع القانون الدولي في صميم المناقشات المتعلقة بمسائل مكافحة الإرهاب. وختمت بيانها بالقول إن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين؛ وإلا فإنها لن تكون فعالة وقد تسفر عن مزيد من التطرف المؤدي إلى الإرهاب.

49 - **السيد كابا** (سيراليون): قال إن بلده يكرر بصريح العبارة تأكيد إدانته أعمال الإرهاب والتطرف بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتُكبت وأيا كان مرتكبوها. فهو يواصل تنفيذ قانونه لعام 2005 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، الذي عدّله في عام 2012 ليشمل حظر تمويل الإرهاب والمعاقبة عليه.

50 - وأردف يقول إن النشاط الإرهابي المتطرف في شمال مالي يهدد أمن المنطقة بأسرها، وقال إن رئيس سيراليون، الذي تحدث في الدورة الاستثنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة الاجتماعية والسياسية في مالي، المعقودة بالتداول بالفيديو في 27 تموز/يوليه 2020، أكد أهمية الحفاظ على السلام والنظام في ذلك البلد وحث على تقديم الدعم القوي لولاية تكون أكثر شمولا وقوة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

51 - وكرر باسم وفد بلده تأكيد تأييده للتعجيل في وضع الصيغة النهائية لعملية وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تقديم دعمها التام للجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء ولا سيما فيما يتصل بالمسائل المعلقة. كما أنه يؤيد عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد دعمه لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

52 - ورحب باسم سيراليون بمواصلة العمل على منع ومكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. ونظراً إلى أن الدول الأعضاء تحتاج إلى الدعم في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل والأطر التشريعية أو السياساتية، فقد أعرب عن تقدير وفد بلده للعمل التنسيقي الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد وللمساعدة التي قدمتها لبناء القدرات، ولا سيما في منطقة الساحل في غرب أفريقيا. وينبغي التصدي للتطرف العنيف والإرهاب والجريمة عبر الوطنية بطريقة منظمة وشاملة. ورأى في ختام بيانه أنه يجب دائما أن تراعي الاستجابات في مجال مكافحة الإرهاب الاعتبارات الجنسانية وأن تتماشى مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

53 - **السيد الريسي** (عمان): قال إن حكومة بلده لا تنفك تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مبرره، وأنها انضمت إلى العديد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال. وترفض عمان الفكر المتطرف الذي يفضي إلى الإرهاب، وتلتزم بثقافة السلام والعدالة والتنمية المستدامة والتسامح والتعايش بين الشعوب والدول. وأعرب أخيرًا باسم حكومة بلده عن الأمل في أن يؤدي العمل الدولي المشترك إلى اتخاذ خطوات عملية نحو القضاء على التطرف والإرهاب. ودعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف في إطار رؤية عالمية تتجنب الانتقائية وازدواجية المعايير.

54 - **السيد إيديد** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يقدر عقد الأسبوع الافتراضي لمكافحة الإرهاب، الذي أكد خلاله المشاركون على أهمية تعددية الأطراف والشعور المشترك بالهدف العام المتمثل في التصدي للتهديدات الإرهابية العالمية، وإن ماليزيا تؤيد عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن في ضوء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، للتصدي للتحديات التي تعوق الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي ألا يكون عقد هذا المؤتمر رهنًا بإبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وتواصل ماليزيا دعم إنشاء فريق عامل ليضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية، ودعم جميع الجهود المبذولة لحل المسائل العالقة خلال فترة ما بين الدورات.

55 - وتابع يقول إن ماليزيا تشاطر المخاوف من احتمال أن تسفر الجائحة عن تفاقم خطر الإرهاب المعقد والمتغير بالفعل والذي لا ينفك يتخذ طابعًا محليًا. ورغم أن التدابير المفروضة للحد من انتشار الفيروس، من قبيل القيود المفروضة على التنقل، قد تكون أعاقت الأنشطة العملياتية للإرهابيين، فإنها ربما تكون أيضًا قد عرّضت عامة الناس لخطر تغذية نزعة التطرف والتجنيد على الإنترنت. وفي هذا الصدد، يلزم زيادة التعاون في مجال الاستخبارات على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة الإرهاب وتغذية نزعة التطرف خلال فترة الجائحة. وينبغي إيلاء الأولوية لاستراتيجيات الاتصال الفعالة بهدف مكافحة المعلومات المضللة. ولا تزال ماليزيا على حذرها فيما يتعلق بالأنشطة على الإنترنت، وتعتزم اعتماد نداء كرايستشيرش للقضاء على المحتوى الإرهابي والمتطرف العنيف على الإنترنت. كما أن المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب يتحاور مع الشباب بشأن أخطار تغذية نزعة التطرف.

56 - وأضاف بالقول إن حكومة بلده تواصل التركيز على الكشف عن الإرهاب ومنعه لكي تستبق تصرفات مؤيدي تنظيم الدولة الإسلامية والمتعاطفين معه في الداخل. وقد أدت الرقابة الصارمة على الحدود الدولية إلى الحد من حركة الأجانب إلى ماليزيا، ما دعم الجهود الوطنية الرامية إلى منع دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من العناصر المتطرفة. ولا تزال ماليزيا حذرة فيما يتعلق بالتهديدات الناشئة المتمثلة في الإرهاب البيولوجي والهجمات الإلكترونية ضد الهياكل الأساسية الوطنية الحيوية وستواصل تعزيز التدابير الوقائية ذات الصلة. وقال، في الختام، إن ماليزيا لا تزال ملتزمة بالعمل في إطار الأمم المتحدة لدى الاضطلاع بجهودها الرامية إلى منع الإرهاب والقضاء عليه.

57 - **السيد** الصادق علي السيد **أحمد** (السودان): قال إن حكومة بلده عملت في أعقاب ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 في السودان، عن كثب مع مكتب مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1373 (2001)، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وأوضح أن استراتيجية السودان لمكافحة الإرهاب مبنية على الشراكة الذكية بين الحكومة وقطاعات المجتمع بأكمله، مع التركيز على الحوار؛ ومنع نشوب النزاعات؛ وتعزيز الحوكمة الرشيدة وحقوق

الإنسان وسيادة القانون؛ والحوار مع المجتمعات المحلية؛ وتمكين النساء والشباب؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتشجيع التعليم وبناء القدرات وتيسير العمالة والاتصالات الاستراتيجية، ولا سيما من خلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

58 - ورأى ألا تركز الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف على الحلول الأمنية والعسكرية وحدها، بل ينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة الجذور العميقة للمشكلة، لا سيما عن طريق مكافحة الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب، ودعم إعادة الإعمار في البلدان النامية، وبخاصةً في أفريقيا. ومن أجل تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي والدولي تحت رعاية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، تحتاج السلطات الوطنية إلى الدعم التقني وبناء القدرات بروح من الاحترام المتبادل، وهو أمر لا ينبغي أن ينتقص من المسؤولية الوطنية. وسيواصل السودان مكافحة الإرهاب وفقا لالتزاماته الدولية وامتثالًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

59 - وأوضح، أخيرًا، أنه من الممكن الاطلاع على تعليقات أكثر تفصيلاً بشأن هذه المسائل في بيانه الخطي، المتاح من خلال قسم البيانات الإلكترونية على موقع يومية الأمم المتحدة.

60 - **السيد إسبينوزا غانيزاريس** (إكوادور): قال إن بلده يدين ويرفض بشدة جميع الأعمال الإرهابية، أيا كان مرتكبوها وأيا كانت الأغراض التي ترتكب من أجلها، لأنها تنتهك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان. فالإرهاب يهدد الأمن والاستقرار الوطنيين، وتترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبما أنه لا توجد دولة بمنأى عن الإرهاب، فإن التعاون الدولي ضروري لتقديم مرتكبيه إلى العدالة. وفي هذا الصدد، تقدر إكوادور الجهود الجارية في مجال التعاون والتوعية والتنفيذ فيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

61 - وتابع يقول إن إكوادور ملتزمة بحرمان الإرهابيين ومن يمولونهم من الملاذ الآمن، وذلك للحيلولة دون استخدام أراضيها في تجنيد الإرهابيين وتغذية نزعة التطرف لديهم والدعاية لهم. وتعرب أيضا عن قلقها من إمكانية أن تستفيد الجماعات الإرهابية من حالات الضعف المؤسسي أو الصراع الداخلي من أجل تعزيز أنشطتها الإجرامية. ففي أوائل عام 2018، ارتكبت جماعات مسلحة غير نظامية مرتبطة بالجريمة الدولية المنظمة عددًا من أعمال العنف على حدود إكوادور، ما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، وتشريد السكان، وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية الوطنية. وردا على ذلك، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لأمن الحدود، ونفذت خطة للدفاع عن الحدود الشمالية بغية التصدي لخطر الإرهاب عبر الحدود الوطنية بجميع أشكاله.

62 - ورأى أن من الضروري معالجة الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد، وأدان باسم إكوادور أعمال الفساد التي ترتكبها الشبكات التي تهدد بشكل خطير استقرار دول ومناطق بأكملها، وشدد على أهمية التعاون من خلال إبرام اتفاقات لتبادل المعلومات السرية، ولا سيما في المجال المالي، للتمكين من إجراء تحقيقات فعالة بشأن تمويل الإرهاب وغسل الأموال. وقرار مجلس الأمن 2482 (2019) هو أداة أساسية في هذا الصدد. واختتم بالقول إن إكوادور ستواصل تعزيز إطارها القانوني ودعم جميع المبادرات الرامية إلى منع الجماعات الإرهابية من الاستفادة من الجريمة المنظمة الوطنية وعبر الوطنية.

63 - **السيد موليف** (جنوب أفريقيا): قال إن بلده يدين الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة ويؤيد تماما تطلعات الاتحاد الأفريقي، على النحو الوارد في خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، إلى بناء منطقة خالية من النزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف والتعصب. وأعرب باسم وفد بلده عن تأييده لتوصية الجمعية العامة بأن تنشئ اللجنة فريقا عاملا بهدف وضع الصيغة النهائية للعملية المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي من شأنها، إذا أُبرمت، أن تعزز كثيرا الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب على الصعد الدولي والإقليمي والوطني، ولا سيما في مجالات إنفاذ القانون، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المجرمين. وأعرب باسم جنوب أفريقيا عن استعدادها للعمل بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة وتشجع الدول الأعضاء الأخرى على اتباع نهج مماثل.

64 - وأكّد أن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتراجع الاقتصادي العالمي تؤدي إلى تفاقم الظروف التي عادةً ما تؤدي إلى الإرهاب، ما يجعل المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب وبناء القدرات أكثر ضرورة من ذي قبل. وقد شهدت أفريقيا بالفعل زيادة في الهجمات الإرهابية وانتشاراً للجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية.

65 - وارتأى أن تركز اللجنة أيضا على حقوق ضحايا الإرهاب، وأن تتناول الاتفاقية الشاملة هذه الحقوق، والأسباب الجذرية للإرهاب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تُراعى مختلف أسباب ومظاهر الإرهاب عند وضع تدابير لمكافحة الإرهاب، وأن تكون متفقة مع القانون الدولي وألا تهمش الأفراد أو الجماعات، لأن الشعور بالعزلة كثيرًا ما يؤدي إلى تفاقم التطرف والزيادة في تجنيد الإرهابيين. وأكد ما يكتسيه تقديم الدعم وبناء القدرات لتمكين البلدان النامية من تنفيذ المبادرات المحلية لمكافحة الإرهاب، من أهمية قصوى في هذا الشأن، إذ إن البلدان النامية هي الأكثر تعرضا للهجمات الإرهابية، والأسوأ من حيث الاستعداد للتصدي لها.

66 - وأشار في الختام إلى أن البيان الكامل الذي أدلى به باسم وفده سيكون متاحًا في قسم البيانات الإلكترونية على موقع يومية الأمم المتحدة.

67 - **السيدة لحميري** (المغرب): قالت إن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، رحب بلدها بالتوقيع في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020 على اتفاق مقر لإنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب في الرباط بهدف مكافحة الإرهاب والتدريب في أفريقيا. ويجري إنشاء المكتب الجديد للتصدي للتهديدات الإرهابية المتزايدة في أفريقيا، وسيعمل بالتعاون مع الدول الأفريقية لتلبية احتياجاتها.

68 - وتابعت تقول إن العقود الأخيرة شهدت زيادة كبيرة في الحركات الإرهابية التي تهدد السلام والأمن الدوليين والاستقرار الوطني وسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. كما أن الإرهاب يعوق بصورة مباشرة التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز سيادة القانون في المناطق غير المستقرة أصلا، ولا سيما في أفريقيا. وكررت باسم المغرب تأكيد إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله. وأضافت قائلة إن تعزيز التعاون الدولي، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ضروري للتصدي لهذا التهديد المتزايد.

69 - وواصلت بيانها بالقول إن حكومة بلدها تعتمد نهجا متعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب، يقوم على حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما أن المغرب يعمل على زيادة تطوير رؤية المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يتولى رئاسته. وقد اعتمدت لجنة التنسيق التابعة للمنتدى مؤخرا إعلانا وزاريا ينقل رسالةَ وحدةٍ والتزام في مكافحة الإرهاب على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). واعتمد المنتدى أيضاً مؤخراً وثيقتين إطاريتين هما: مذكرةٌ بشأن الممارسات الجيدة لتعزيز التعاون الوطني المحلي في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وإضافةٌ إلى ممارسات لاهاي الجيدة بشأن الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

70 - وتابعت تقول إن من بين العوامل العديدة التي أسهمت في زيادة التهديد الإرهابي سهولة اختراق الحدود، ووجود ثغرات في القدرات، والافتقار إلى الموارد التقنية اللازمة لقوات الدفاع والأمن، وعدم كفاية قدرات نظم العدالة الجنائية والسجون، والافتقار إلى التعاون بين الشرطة والقضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وتابعت قائلةً إن حكومة بلدها مؤيد قوي للتعاون الإقليمي للتصدي للإرهاب، ولا سيما في مجالات أمن الحدود، وتبادل المعلومات، والامتثال للاتفاقيات والاتفاقات الدولية. وأردفت تقول إن المغرب هدف للجماعات الإرهابية بالنظر إلى البيئة الأمنية غير المستقرة في المنطقة. ولذلك فقد اعتمد، من أجل مواجهة هذا الخطر، قانوناً يعدِّل ويكمِّل أحكام القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية فيما يتصل بمكافحة الإرهاب؛ وأعدَّ برنامجاً لرصد المقاتلين الجهاديين المحتملين؛ وأقام تحالفات استراتيجية مع الجهات الحكومية الرئيسية.

71 - وأضافت تقول إن التدابير الأمنية وحدها لا تكفي لمكافحة الإرهاب؛ ويجب أن تكملها تدابير لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتعليم المناسب، الذي يوفر عدم وجوده أرضا خصبة للتطرف، ولا سيما لدى الشباب. وتشمل الاستراتيجية الوطنية لحكومة بلدها، التي تضم عناصر اجتماعية واقتصادية ودينية متصلة بالشؤون الأمنية، مبادرة للتنمية البشرية، وإعادة إدماج المحتجزين السابقين في المجتمع، وبرامج التخلص من الأحياء الفقيرة في المدن، وتوفير التدريب للأئمة، والترويج لصيغة معتدلة للإسلام. وذكرت أن المغرب ما برح أيضًا منذ عدة سنوات يتخذ إجراءات لتعزيز مشاركة المرأة في المجال الديني وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وفي ختام بيانها قالت إن جميع هذه الإجراءات تتماشى مع استراتيجية البلد الوطنية المتعلقة بالهجرة. ويؤدي المغرب دورًا شديد الأهمية في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب وفي مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي.

72 - **السيد جنغ** شوانغ (الصين): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون ويصوغ ردا مشتركا على خطر الإرهاب، الذي من المرجح أن يتصاعد في الأجلين المتوسط والطويل نتيجة لجائحة كوفيد-19. وإن تعددية الأطراف ضرورية إذ يجب على جميع البلدان أن تتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمنظومة الدولية

الذي تشـــكل الأمم المتحدة محورها، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي. وينبغي للمنظمة أن تواصـل القيام بدورها التنسيقي في مكافحة الإرهاب على الصـــعيد العالمي. ويجب على المجتمع الدولي أن يبني توافقـا أكبر في الآراء بشـــأن مكـافحـة الإرهـاب وأن يعـارض ازدواجية المعايير أو التدخل في الشـــؤون الداخلية للبلدان بذريعة مكافحة الإرهاب.

73 - ومن الضـروري أيضـا، وفقًا لرأيه، تعزيز سـيادة القانون على الصـعيد الدولي، وبذل جهود لمكافحة الإرهاب مع احترام سـيادة الدول واسـتقلالها وسـلامتها الإقليمية، فضـــلا عن تنفيذ معاهدات مكافحة الإرهاب المقبولة عالميا. وفي هذا الصـدد، قال إن الصـين تتطلع إلى إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي مبكرًا. وبالمثل، ينبغي للدول أن تنفذ بالكامل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصـــلة، فضـــلا عن اسـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع السـعي في الوقت نفسـه إلى معالجة الأسـباب الجذرية للإرهاب واتخاذ تدابير وقائية لمكافحة التطرف. ويجب على البلدان أن تجري تحليلات متعمقة للحالة المتطورة، ينبغي أن تسـترشـد بها في وضع تدابير فعالة لمنع الإرهابيين من استغلال الجائحة للتحريض على الأعمال الإرهابية أو تنفيذها. وينبغي لها أيضـــا أن تعمق التعاون لمعالجة مسـائل من قبيل الإرهاب الإلكتروني، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتغذية نزعة التطرف، وتمويل الإرهاب، لأغراض منها تعزيز قدرة البلدان النامية على مكافحة الإرهاب.

74 - وذكر أن الصـين تنفذ جميع قرارات الأمم المتحدة التي تتناول مكافحة الإرهاب، وتشـارك بنشـاط في العمليات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الأمم المتحدة ومنظمة شـنغهاي للتعاون والمنتديات الأخرى. وستعمل مع المجتمع الدولي لإجراء تحليل مسـتفيض للأثر الذي تخلفه الجائحة على الإرهاب على الصـعيد العالمي؛ ومواصـلة التعاون مع جميع البلدان، ولا سـيما البلدان النامية، من خلال عمليات التبادل المتعددة الأطراف والثنائية وبناء القدرات؛ ومواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

75 - وأشـــار إلى أن ممثلة الولايات المتحدة كانت قد هاجمت الصين في وقت سابق وشـهَّرت بها فيما يتعلق بشينجيانغ، فقال إن رد حكومة بلده الكامل على هذه الاتهامات، التي لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، سـوف يتاح في قسـم البيانات الإلكترونية على موقع يومية الأمم المتحدة. وإن منطقة شـينجيانغ الصـينية عانت كثيرا نتيجة للإرهاب والتطرف، واتخذت حكومة بلده مجموعة من التدابير الوقائية والتدابير الرامية إلى القضـــاء على نزعة التطرف أسـفرت عن نتائج ملحوظة إذ لم يقع هجوم إرهابي واحد في شينجيانغ في السنوات الثلاث الأخيرة. وقال إن حكومة بلده تضمن تماما الحقوق الأساسية للناس من جميع الفئات العرقية، بما في ذلك الحق في الحياة والصـــحة والتنمية. وقال إن الإرهاب يشـكل تحديا مشـتركا بين جميع البلدان، وتعارض الصـين بشـدة المعايير المزدوجة لمكافحة الإرهاب. وفي ختام بيانه قال إنه يتعين على الولايات المتحدة الكف عن الكذب، والتلاعب بالمواقف لتحقيق غاياتها السياسية الخاصة، والتذرع بالمسائل المتعلقة بشينجيانغ للتدخل في الشؤون الداخلية للصين.

76 - **السـيدة فايس معودي** (إسـرائيل): قالت إن حكومة بلدها لا تزال ملتزمة تماما بمكافحة الإرهاب بجميع أشـكاله ومظاهره، على النحو الذي أشارت إليه بوضوح في بياناتها السابقة بشأن هذه المسألة، فقد أحرزت إسـرائيل تقدماً كبيراً في السـنوات الأخيرة، لا سـيما منذ اعتمادها لقانون شـامل لمكافحة الإرهاب في عام 2016. كما أنها أنشـأت في عام 2018 المكتب الوطني لمكافحة تمويل الإرهاب، الذي يعمل على وضع سياسة عامة لمكافحة الإرهاب وتنسيقها على المستوى المحلي، لأغراض منها تحديد الهياكل الأساسية المالية والشبكات التي تدعم الإرهاب. ومضت قائلة إن إسرائيل أصبحت كاملة العضوية في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التي منحت إسرائيل، في *تقريرها المتعلق بالتقييم المتبادل* لعام 2018، أعلى تقدير يمكن الحصول عليه في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب وفي الاستخدام الفعال للاستخبارات المالية. وإن حكومة بلدها لا تزال مستعدة لتبادل أفضل ممارساتها مع خبراء الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب والدول الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

77 - وتابعت تقول إن ما يجدر بالثناء هي المسـاهمات المحلية الهادفة التي تقدمها دول أعضاء كثيرة في الحرب الدولية على الإرهاب، بما في ذلك عمليات إدراج مهمة في القائمة لأسـماء منظمات إرهابية مؤخرا. وأعربت عن رغبة بلدها في إبراز تعاونه المسـتمر مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سـيما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب. وقد انضـمت إسـرائيل مؤخرا إلى برنامج الأمم المتحدة لمكافحة سـفر الإرهابيين، وهي تتعاون بنجاح مع الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك مجال القانون، بالرغم من التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19.

78 - وتابعت تقول إن حكومة بلدها تتطلع إلى استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المقرر إجراؤه في حزيران/يونيه 2021. وإسرائيل، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، ترحب بالتركيز على الضحايا في الأحداث التي عُقدت افتراضيًا في عام 2020 والأحداث المقررة لعام 2021. وهي لا تزال على اقتناع بالحاجة إلى وضع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي تكرس نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛ ولا يمكن لأي قضية أو تظلم أن يبررا الأعمال الإرهابية أو يشكلا عذرًا لارتكابها.

79 - **السيد الغريب** (مصر): قال إنه من الضروري إحراز تقدم صوب وضع مشروع اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب، بما في ذلك تعريف الإرهاب، وذلك بهدف توفير إطار قانوني للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب. ورأى أن عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن الإرهاب سيساعد في حل الخلافات العالقة في هذا الصدد.

80 - وأردف يقول إن وزارة خارجية مصر أصدرت في عام 2020، وللمرة الأولى، تقريرا عن الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الإرهاب، وإن حكومة بلده تتبع نهجا شاملا يشمل دعم المؤسسات الوطنية ووكالات إنفاذ القانون، ومواجهة جميع المنظمات الإرهابية دون استثناء، ومحاسبة الدول التي تمنحها ملاذا آمنا، ومحاكمة أي شخص متورط في أنشطة إرهابية، والتصدي للخطابات الإرهابية والمتطرفة، وتوطيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز حماية الضحايا. كما أن التقرير قدم سردا لقوانين البلد المتعلقة بالإرهاب وغسل الأموال. وتضطلع المؤسسات الدينية في البلاد، بما فيها جامعة الأزهر ودار الإفتاء، بدور فعال في مكافحة الخطابات الإرهابية. وذكر أن مرصد الأزهر لمكافحة التطرف رصد أفكارًا متطرفة نُشرت على الإنترنت في 12 لغة، واستخدم وسائل التواصل الاجتماعي في عرض الخطابات المضادة وتعزيز الفهم الصحيح للإسلام وقيم التسامح والتعايش السلمي. وأن أجهزة إنفاذ القانون المصرية تعمل على مواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة الجرائم الإلكترونية والتحريض على الإرهاب وتمويله. وقد نفذت مؤخراً عدة عمليات ناجحة ضد جماعات على الأراضي المصرية، من قبيل جماعة أنصار بيت المقدس، التي تنشط في جزء محدود من شمال محافظة سيناء. وفي ختام بيانه أشار إلى أن وحدة الاستخبارات المالية المصرية عملت بشكل وثيق مع أجهزة الدولة الأخرى من أجل التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بنظم الجزاءات.

81 - **السيد** يوسف آدن **موسى** (جيبوتي): قال إن جائحة كوفيد-19 فاقمت من تعقيد مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، مع ظهور تحديات استراتيجية وعملية جديدة. وستشكل مواجهة هذه التحديات عناء على الدول لأنها بحاجة إلى إعادة تخصيص جزء كبير من مواردها المالية لمكافحة الجائحة ومعالجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمنع الجماعات الإرهابية والمتطرفة من استغلال فترة التوقف ومن المصاعب الاقتصادية التي تسببها الجائحة.

82 - وأشار إلى أهمية استهداف تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة، لا سيما بالنظر إلى العزلة الاجتماعية التي كثيرا ما تتسم بها ضحايا التجنيد الإيديولوجي من جانب الجماعات الإرهابية، والزيادة في خطاب الكراهية ونظريات المؤامرة خلال الجائحة. فبالرغم من أن تنقل الجماعات الإرهابية مقيد مؤقتا بسبب إغلاق الحدود في جميع أنحاء العالم، فإن هذه الجماعات لا تزال قادرة على تنفيذ أعمال إرهابية في عدة بلدان، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك، لا بد من تكثيف العمل الجماعي، مع كفالة توخي التوازن لدى تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن يقدم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم لجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها البلدان النامية وأن يكفل عدم ربط التطرف العنيف أبدًا بأي دين أو عرق أو ثقافة أو مجتمع بعينه.

83 - وأضاف قائلًا إن شرق أفريقيا منكوب بالجماعات المتطرفة والإرهابية من قبيل تنظيم القاعدة وحركة الشباب، كما أن القرن الأفريقي يواجه خطر خسارة ما أحرزه من تقدم مؤخرا في الصومال، بفضل النجاحات العسكرية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي المنطقة ككل، وذلك بفضل عمل مركز التميز في منع التطرف العنيف ومكافحته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي يقع مقره في جيبوتي. وبالرغم من عدم اتضاح كامل الأثر الذي يترتب على الجائحة بعد، فما من شك في أن حالات التوقف الرئيسية في المعونة الإنسانية المقدمة لملايين المشردين واللاجئين في المنطقة، إلى جانب تخفيض العمليات العسكرية أو إنهائها، سيترتب عليها آثار معينة.

84 - وأعرب عن ترحيب جيبوتي بقرار إنشاء مكتب لبرنامج مكافحة الإرهاب في المغرب؛ فمن شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تطوير المعارف المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب وتنفيذها وتبادلها في أفريقيا ككل. وقد أدت جيبوتي على مدى نحو عقدين من الزمن دورا

محوريا في العمل الدولي لمكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي والقرصنة في خليج عدن. وشجّع في ختام بيانه جميع الدول الأعضاء الشريكة على مواصلة ما تقدمه من دعم في مجال مكافحة الإرهاب للمنطقة وتعزيزه حتى يمكن الحفاظ على أوجه التقدم التي تحققت حتى الآن وترسيخها.

85 - **السيد كيالار** (تركيا): قال إن جائحة كوفيد-19 تؤثر حتما على الجماعات الإرهابية، غير أنها لا تثنها عن البحث عن طرق عمل جديدة. ويستخدم العديد من هذه الجماعات الآن منصات على الإنترنت، ولذا فإن الأمر يتطلب استجابة مبتكرة لهذا التهديد المتنامي. ولا يزال توقيف الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

86 - وأعرب عن إدانة تركيا الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتشيد بجميع ضحاياه. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جنسية أو عرقية معينة ولا ينبغي فعل ذلك، وينبغي بالمثل التصدي له بصورة شاملة. وهناك حاجة إلى تعاون دولي فعال من أجل تحقيق نتائج دائمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ موقفا مبدئيا ضد جميع المنظمات الإرهابية؛ فمحاربة منظمة واحدة مع الاعتماد على دعم أخرى يعوق الجهود الشاملة التي تتناول مكافحة الإرهاب. وينبغي تعزيز التدابير اللازمة لكفالة فرض عقوبات رادعة على مرتكبي الأعمال الإرهابية وعلى من يوفر لهم الدعم المالي أو يضطلع بالدعاية الإرهابية. ومن المؤسف أنه لا يزال يُسمح لأعضاء المنظمات الإرهابية باستغلال لحق اللجوء في بعض البلدان كوسيلة للتحايل على العدالة. وينبغي أن ينفذ مبدأ "التسليم أو المحاكمة" على نطاق عالمي.

87 - وتابع يقول إن الحاجة إلى معالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم قد أصبحت ملحة بشكل متزايد خلال العام الماضي. فعلى الصعيد الثنائي وفي المحافل المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة والتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، أكدت تركيا باستمرار عدم كفاية الإصلاحات المؤقتة أو غير السليمة قانونًا لمنع عودة هؤلاء الأفراد. وينبغي ألا يترك احتجاز المقاتلين الإرهابيين الأجانب للجماعات الإرهابية الأخرى؛ وينبغي للدول الأعضاء أن تتجنب الأعمال التي قد تضفي الشرعية على المنظمات الإرهابية الأخرى، حتى ولو كان ذلك ضمنيا وعن غير قصد. وقال إن تركيا تقوم منذ سنوات بترحيل الرعايا الأجانب المشتبه في كونهم مقاتلين إرهابيين أجانب، بالتعاون الوثيق مع بلدانهم الأصلية. وقد رحّلت حتى الآن أكثر من 000 8 من الرعايا الأجانب وسجّلت في قاعدة بياناتها المتعلقة بعدم الدخول نحو 000 100 من الرعايا الأجانب الذين ثبتت صِلاتهم بالإرهاب الدولي. وستواصل اتباع نهج استباقي إزاء ترحيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم.

88 - وأضاف قائلا إن تركيا كانت منذ فترة طويلة في طليعة الجهود المبذولة لمكافحة المنظمات الإرهابية ذات الطائفة الواسعة من الأيديولوجيات، وساهمت في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الدول الذي تضطلع به في المنظمات الدولية والأفرقة العاملة. وهي تشترك في رئاسة الفريق العامل المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع للتحالف العالمي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

89 - وواصل كلامه بالقول إنه لكي تكون جهود الدول في مجال مكافحة الإرهاب مشروعة، فيجب عليها أن تدعم حقوق الإنسان وأن تكفل اتساق جميع التدابير المتخذة مع التزاماتها الدولية. وأن الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي للاستجابة بصورة جماعية ومتماسكة على الإرهاب والتطرف العنيف. ولذلك فإن تركيا تدعم مواصلة تطوير استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ الركائز الأربع. وأشار أخيرا إلى أن بلده سيواصل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيرهما من الهيئات ذات الصلة، والإسهام في جهود بناء القدرات التي يبذلها كل منها.

90 - **السيد كاواسي** (اليابان): قال إن الإرهابيين والمتطرفين العنيفين يسعون إلى استغلال الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصعوبات في مجال الحوكمة التي برزت نتيجة لجائحة كوفيد-19. والحيطة أمر حتمي بشكل خاص في الفضاء الإلكتروني، الذي يجري توظيفه بشكل متزايد في الدعاية الإرهابية وتجنيد الإرهابيين وتمويلهم. وكان الوباء بمثابة تذكير صارخ بضرورة التعاون على جميع الجبهات - بما في ذلك مكافحة التهديدات الإرهابية التقليدية والناشئة - بين الدول والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركات الخاصة وغيرها من أصحاب المصلحة.

91 - وتابع قائلا إن اليابان تسهم في مناقشات مكافحة الإرهاب داخل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل ذات الصلة، وفي مساعدة دول أخرى في تدابيرها المتعلقة بمكافحة الإرهاب بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، دعمت اليابان، في إحدى المبادرات الرامية إلى زيادة قدرة الدول على مواجهة استغلال الإرهابيين للفضاء الإلكتروني خلال الجائحة، عمل مكتب مكافحة الإرهاب لتعزيز

قدرة الدول في آسيا على التحقيق فيما يتعلق بجمع المعلومات المفتوحة المصدر من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وإذكاء الوعي بشأن استخدام الإرهابيين للشبكات الخفية والأصول المشفَّرة.

92 - وارتأى أن يستعد المجتمع الدولي أيضا لمواجهة مخاطر ما بعد الجائحة، من قبيل تنشيط الإرهابيين تنقلاتهم عبر الحدود. وفي هذا الصدد، قال إن اليابان تواصل تقديم التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة سفر الإرهابيين منذ إنشائه في عام 2019. وفي آذار/مارس 2021، سوف تستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي سيناقش المشاركون فيه مواضيع منها التعاون الدولي والمساعدة التقنية لمنع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وأشار في الختام إلى أن اليابان لن تدخر جهدا لكفالة نجاح المؤتمر، الذي ينبغي أن يستفيد كثيرا من مناقشات اللجنة بشأن هذا الموضوع.

93 - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): قالت إن كوبا تدين الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها وضحاياها، بغض النظر عن دوافعها، بما يشمل الحالات التي تكون الدول منخرطة فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولا يمكن ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو عرقية ولا ينبغي فعل ذلك، ويجب مكافحته بصورة شاملة باتخاذ تدابير ترمي إلى القضاء على أسبابه الجذرية. وذكرت إن كوبا تؤكد من جديد دعمها لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتشدد على أن المسؤولية عن التنفيذ الشفاف تقع على عاتق الدول الأعضاء. كما أن كوبا تؤيد أيضا الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز الدور المركزي الذي تضطلع به الجمعية العامة في تنفيذ الاستراتيجية.

94 - وأعربت بالمثل، باسم كوبا عن إدانة أي تصرف يهدف إلى التشجيع على ارتكاب أي عمل أو أسلوب أو ممارسة إرهابية أو دعمها أو تمويلها أو التستر عليها، وكذلك الأعمال والآليات الانفرادية لحكومات معينة، من قبيل حكومة الولايات المتحدة، التي تتصرف من تلقاء نفسها في وضع قوائم ذات دوافع سياسية تتعارض مع القانون الدولي وتقوض السلطة المركزية للجمعية العامة في مكافحة الإرهاب. وبالرغم من معاهدات التعاون الثنائية السارية في مجال مكافحة الإرهاب، فقد عمدت وزارة خارجية الولايات المتحدة على إدراج كوبا بصورة تعسفية ومن جانب واحد في قائمتها من البلدان التي يزعم أنها لا تتعاون تعاونا كاملا في مكافحة الإرهاب. وهذه القائمة، المعروفة بأنها لا أساس لها أو لا تحظى بأي دعم دولي، تهدف فقط إلى تشويه سمعة البلدان التي رفضت، في قراراتها السيادية، الامتثال لإرادة حكومة الولايات المتحدة، وإرغامها على ذلك.

95 - وأوضحت أن هذه الحكومة رفضت الاعتراف بأن الهجوم الذي نفذه ألكسندر ألاسو ضد سفارة كوبا في واشنطن، كان عملا إرهابيا في نيسان/أبريل 2020، رغم أن السيد ألاسو قد عرّض للخطر حياة موظفي السفارة وسلامتهم بإطلاق النار على المبنى ببندقية من طراز كلاشنيكوف، واعترف علنا باعتزامه القتل. وحكومة الولايات المتحدة، بإنكارها طابع الهجوم، تتجاهل تطبيق الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب من قبيل اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، إذ إن البلدين طرفان فيها. وجاء العمل الإرهابي نتيجة مباشرة للسياسة العدوانية وخطاب الكراهية من جانب حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا، وللتحريض المستمر على العنف الذي يمارسه سياسيوها، وأعمال الجماعات المتطرفة المناهضة لكوبا التي جعلت من هذه الهجمات أحد أساليب حياتها.

96 - وتابعت قائلة إن جماعات وأفراد قاموا في الماضي بأعمال إرهابية ضد كوبا استفادت من الإفلات من العقاب في الولايات المتحدة لسنوات، مع العلم التام لوكالات إنفاذ القانون في هذا البلد بذلك. فمثلًا، توفي الإرهابي الشهير لويس بوسادا كاريليس، طليقًا رغم اعترافه بتدبير تفجير طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية الكوبية أثناء طيرانها قبل 44 عاماً، ما أسفر عن مصرع 73 شخصاً. وقال إن الشعب الكوبي يشعر بالسخط لأن ضحايا هذه الجريمة البشعة لم يشهدوا قط تحقيق العدالة.

97 - واختتم بيانه بالقول إن كوبا ترفض بشدة التلاعب بقضية حساسة من قبيل الإرهاب الدولي واستخدامها أداةً ضد أي بلد. ولا تزال ملتزمة باعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي من شأنها أن تسد الثغرات القانونية القائمة فيما يتعلق بتعريف الإرهاب.

98 - **السيد ميكيلادزه** (جورجيا): قال إنه في الوقت الذي يكافح فيه العالم تحديات غير مسبوقة بسبب جائحة كوفيد-19، فإنه يواجه أيضا بيئة أمنية دولية متزايدة التنوع ولا يمكن التنبؤ بها، مرتبطة بالتهديد العالمي للإرهاب. ويتطلب التصدي لهذا التهديد تعاونا دوليا يتزامن جيدًا مع موقف جماعي قوي. وبالرغم من أن أثر الإرهاب على جورجيا "منخفض جدا" وفقا لمؤشر الإرهاب العالمي، فإن تقييم التحديات المتصلة بالإرهاب ووضع سياسات لمواجهة أي شكل من أشكال التهديد لا يزال على رأس جدول أعمال حكومة بلده.

99 - وأضاف أن جورجيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتواصل اتخاذ تدابير محلية فعالة لمكافحة الإرهاب، تشمل حملة تهدف إلى مكافحة الخطابات الإرهابية. وقد عززت تشريعاتها، بسبل منها اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب مشفوعة بخطة عمل للفترة من 2019 إلى 2021، استنادا إلى توصيات المجتمع المدني والخبراء والشركاء الدوليين. وقد أُدرجت التدابير الوقائية على قائمة الأولويات في إطار الاستراتيجية، فضلا عن تحديد دور للأطفال والشباب في منع تغذية نزعة التطرف والقضاء عليها وإعادة الإدماج. ومن خلال قانون بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب اعتُمد في عام 2019، أنشأت حكومة بلده آلية لمواصلة منع الأنشطة غير المشروعة وكشفها وقمعها، بما في ذلك تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتعزز جورجيا أيضا أمنها الحدودي بهدف وقف تنقّل المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وسوف تكثف تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي وتواصل تعزيز شبكتها القائمة من موظفي الاتصال والملحقين الأمنيين. وفي الختام أعرب عن الأسف من أن "المناطق الرمادية"، أي الأراضي الخارجة عن سيطرة الحكومات المركزية في جميع أنحاء العالم، لا تزال أرضًا خصبة للأنشطة غير المشروعة بما فيها الإرهاب، حيث منطقتا أبخازيا وتسخينفالي التابعتين لجورجيا واللتين تحتلهما روسيا خارج نطاق المراقبة والرصد الوطني والدولي، الأمر الذي قد يشكل تهديدا خطيرا.

100 - **السيد أوماسانكار** (الهند): تكلم في ممارسة لحق الرد، فقال إن الوفد الباكستاني لا يكف عن الجعجعة أمام اللجنة، فعليه ألا يستشهد بأرقام دون التأكد من صحتها، إذ إن حكومة باكستان ارتكبت إبادة جماعية في جنوب آسيا قبل 39 عاما تسببت في مقتل شعبها، ولم تقدم اعتذارا صادقا عن أعمالها الشنيعة. وهي تقدم من أموال الدولة معاشات تقاعدية لإرهابيين من المدرجة أسماؤهم على قائمة الجزاءات. وباكستان صيتُها غير مشرّف لاستضافتها معظم الإرهابيين الذين أدرجت الأمم المتحدة أسماءهم في القائمة. وفي تموز/يوليه 2020، وصف رئيس وزراء باكستان أسامة بن لادن بأنه "شهيد" في خطابه أمام البرلمان الوطني. وقد قامت الحكومة بصورة منتظمة بعمليات تطهير عرقي من خلال إساءة استخدام قوانين التجديف لديها وتغيير الدين قسريًا. بل إنها تشجع على قتل إخوانها المسلمين لمجرد انتمائهم إلى طائفة أو منطقة مختلفة من البلد، وترعى الهجمات الإرهابية ضد جيرانها. وكان كل ما أظهرته باكستان من جعبتها على مدى السنوات السبعين الماضية هو الإرهاب، والتطهير العرقي، وأصولية الأغلبية، والتجارة النووية السرية.

101 - وأضاف قائلا إن إقليم جامو وكشمير الاتحادي جزء لا يتجزأ من الهند ولا يمكن التصرف فيه، وقوانينه تقع حصرًا في عداد الشؤون الداخلية لهذا البلد، وإن النزاع الوحيد المتبقي يتعلق بذلك الجزء من كشمير الذي لا تزال باكستان تحتله بصورة غير قانونية. ودعا باكستان باسم وفد بلده إلى إخلاء جميع المناطق التي تحتلها بشكل غير قانوني، وحثَّ اللجنة أخيرًا على تركيز اهتمامها على الدولة العميقة في باكستان وعلى الدعم السياسي والمالي الذي يقدمه هذا البلد للمنظمات الإرهابية والمرتزقة.

102 - **السيد محمد عامر خان** (باكستان): تكلم في ممارسةٍ لحق الرد، فقال إن محاولة الوفد الهندي تضليل المجتمع الدولي بادعاءات كاذبة بالإرهاب أمر مؤسف ولكنه ليس مستغربا، لأن التعتيم والخداع لتحويل انتباه العالم عن الحقائق على أرض الواقع قد أصبحا حيلة هندية مألوفة. وترفض باكستان رفضا قاطعا جميع الادعاءات السخيفة التي قدمها الوفد الهندي. والواقع أن الهند هي التي استخدمت الإرهاب أداةً لسياساتها القسرية ضد كل جار من جيرانها، ولا سيما باكستان، وضد سكانها المسلمين، وتحديدًا في إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند.

103 - وأضاف قائلا إن الهند تشارك حاليا في أربعة أشكال مختلفة على الأقل من الإرهاب. فأولاً تمارس الهند إرهاب الدولة وتستخدمه لقمع شعب إقليم جامو وكشمير المحتل بصورة غير قانونية، غير أنه لم يمسّ كثيرا بالكفاح الأصيل والمشروع للكشميريين من أجل ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقد فشلت محاولات حكومة الهند لإخفاء حقيقة احتلالها الوحشي للإقليم المتنازع عليه فشلا ذريعا. وثانيا، تدعم الهند جماعات من قبيل حركة طالبان باكستان وجماعة الأحرار، وكلتاهما منتسبتان إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، ومتهمتان بشن هجمات إرهابية عبر الحدود ضد باكستان بموجب لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وعلى مدى العقد الماضي، قُتل أو أصيب آلاف من الباكستانيين نتيجة لهذه الأعمال الإرهابية التي ترعاها الهند. وثالثا، تمول الهند وتنظم منظمات إرهابية سرية للمرتزقة مقرها خارج حدود باكستان لتنفيذ هجمات داخل البلد لعرقلة تنفيذ الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، وهو أحد المشاريع الرائدة من مبادرة الحزام والطريق.

واستهدفت الهجمات الأخيرة القنصلية الصينية والبورصة الوطنية في كراتشي. رابعاً، تدعو المنظمات الهندية الهندوسية الاستعلائية، ولا سيما المنظمة الفاشية راشتريا سوايامسيفاك سانغ، وهي المنظمة الأم لحزب بهاراتيا جناتا الحاكم، منذ عقود إلى استخدام العنف في قمع الأقليات داخل الهند، بما في ذلك المسلمون والسيخ والمسيحيون والطوائف المصنَّفة. وكان السيد مودي، وهو عضو مدى الحياة في منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ، مسؤولا عن المذبحة التي وقعت في غوجارات في عام 2002، حيث قُتل 000 2 من الأطفال والنساء والرجال المسلمين الأبرياء؛ وجرت مذبحة أخرى ضد المسلمين في دلهي في أوائل عام 2020.

104 - واختتم بيانه قائلًا إن باكستان تؤكد من جديد دعمها الثابت للكفاح المشروع لشعب إقليم جامو وكشمير الذي تحتله الهند. وستواصل عرض الأنشطة الإرهابية الهندية أمام المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة 17:50.